

مرفق الأملاك الوطنية نحو نظرية جديدة لتحسين مناخ الاستثمار من خلال إدخال التكنولوجيات الرقمية

National property facility toward a new theory To improve the investment
climate by introducing digital technologies

ط.د بن رمضان لمنور
المركز الجامعي الشريف بوشوشة - أفلو، الجزائر
l-benramadana@cu-aflou.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2023/07/26 تاريخ القبول للنشر: 2024/01/22

ملخص:

يرتبط تحقيق السياسة الاستثمارية في الدولة بقوانين نوعية تعالج موضوعات هامة تتصل بالاستثمار وتؤثر فيه بصفة مباشرة، ومنها قانون الاستثمار الجديد، والقوانين المنضمة لمصالح الأملاك الوطنية، حيث تواجه هذه الأخيرة تحديات عديدة بسبب التطورات التكنولوجية التي وفرتها وسائل الإعلام والاتصال خاصة شبكة الانترنت، وعلى إثرها تم تحويل نشاطات مصالح الأملاك الوطنية من الأساليب التقليدية إلى النشاطات الإلكترونية لغرض مواكبة التطور و تبسيط الإجراءات المعمول بها للاستجابة لطلبات المتعاملين والجمهور، خاصة في مجال تحسين مناخ الاستثمار وإنعاش الاقتصاد الوطني. الكلمات المفتاحية : (نشاطات مصالح الأملاك الوطنية، التكنولوجيات الرقمية، الرقمنة، العصرنة).

Abstract:

Achieving the investment policy in the country is linked to specific laws that address important issues related to investment and affect it directly. Including the new investment law, and laws joining the national property interests, A the latter faces many challenges due to the technological developments that are provided by the media and communication. especially the Internet. A a result, the Converting the activities of the national property interests from traditional methods to electronic activities. for the purpose of keeping pace with development and simplifying the procedures in force to respond to the requests of customers and the public, especially in the field of improving the investment climate and reviving the national economy.

Keywords: (National Property Services activities, digital technologies, digitization, modernization).

مقدّمة:

ساهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصال في بلورة قيم جديدة مرتبطة بالمجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإداري، فالإدارة لم تعد في معزل عن تلك التغيرات الجذرية التي أحدثتها وسائل الاتصال الحديثة. وبما أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال وبشكل خاص الانترنت تعتبر من أنجح الوسائل التكنولوجية الحديثة التي بإمكانها تبسيط الإجراءات الإدارية فإنه تم استخدامها بهدف إنشاء إدارة ذات جودة عالية بما يحقق التنمية وجلب المستثمر الوطني والأجنبي، وعليه فقد اهتم المشرع الجزائري بإدخال البعد التكنولوجي في برامج الإصلاح الإداري منذ تبنيه للخطة الالكترونية سنة 2008، بهدف تسهيل الخدمة العمومية وتقريب المواطن من الإدارة. وبما أن الإدارة الالكترونية ليست مطلبا ظرفيا وإنما هي ضرورة حتمية تفرضها التطورات الحاصلة في البيئة الداخلية و الخارجية. وفي هذا المجال تسعى السلطات لتجسيد الإدارة الالكترونية على أرض الواقع وإحداث تغيير في علاقتها بالمتعامل لما لهذه الآلية من أهمية بالغة في ترقية وتطوير الخدمة العمومية.

ويعد مرفق الأملاك الوطنية أحد أهم المرافق التي تقدم عدة خدمات ترتبط بمشاريع كبرى تتطلب منها الدقة والسرعة في الاستجابة لطلبات المتعاملين. وهذا لا يتأتى إلى إدخال جملة من الإصلاحات على الهيكل التنظيمي للقطاع وتجسيد وتفعيل التكنولوجيا الرقمية في مرافقها على المستوى المركزي والجهوي والمحلي.

أهداف الموضوع:

محاولة تسليط الضوء على الإصلاحات الهيكلية في مرفق الأملاك الوطنية، واهتمام المشرع بالبعد التكنولوجي في برامج الإصلاح الإداري بهدف تسهيل الخدمة العمومية وتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر.

انطلاقا مما سبق ذكره يمكن طرح الإشكال القانوني الآتي:

ما مدى مساهمة عصرنة مصالح الأملاك الوطنية في تحسين مناخ الاستثمار من خلال إدخال التكنولوجيات الرقمية؟

للإجابة على هذه الإشكالية توجب علينا تقسيم هذه الدراسة إلى مبحثين، نتناول في المبحث الأول عصرنة قطاع الأملاك الوطنية، نخرج فيه إلى مفهوم عصرنة قطاع الأملاك الوطنية و إلى التنظيم الجديد لتسيير القطاع، ونتناول في المبحث الثاني التحول الرقمي

على مستوى إدارة الأملاك الوطنية، إدخال التكنولوجيا الحديثة، ثم إلى خدمة وضع الوثائق تحت تصرف المتعاملين وأثارها في جذب الاستثمار. منهج التحليل المعتمد:

إن طبيعة الموضوع والإشكالية المطروحة اقتضت علينا الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي.

- 1- المنهج الوصفي: وذلك من أجل التعريف بعصرنة مرفق الأملاك والوطنية وإعطاء الوصف الدقيق للتنظيم الجديد في الهيكل الإداري على المستوى المحلي والمركزي.
- 2- المنهج التحليلي: تم الاعتماد على هذا المنهج في دراسة وتحليل مختلف النصوص القانونية و المذكرات المصلحية المتعلقة بإصلاح مرفق الأملاك الوطنية.

المبحث الأول: عصرنة قطاع الأملاك الوطنية

نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم عصرنة قطاع الأملاك الوطنية (المطلب الأول)، ثم إلى التنظيم الجديد في تسيير القطاع (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم عصرنة قطاع الأملاك الوطنية

سنتناول من خلال هذا المطلب إلى تعريف العصرنة بشكل عام (الفرع الأول) ثم نتطرق إلى تعريف العصرنة الإدارية (الفرع الثاني) ثم عصرنة مصالح الأملاك الوطنية (الفرع الثالث) ثم أهداف عصرنة مصالح الأملاك الوطنية (الفرع الرابع).

الفرع الأول: تعريف العصرنة لغة واصطلاحا

سننتطرق من خلال هذا الفرع إلى العصرنة لغة (أولا) ثم اصطلاحا (ثانيا).

أولا: لغة

مفرد.. جعل الشيء عصريا متمشيا مع روح العصر. (عمر، 2008)

ثانيا: أما اصطلاحا

يقصد بها الحداثة وتجديد ما هو قديم، وهو مصطلح يبرز في المجال الثقافي والفكري التاريخي ليبدل على مرحلة التطور في أوروبا في مرحلة العصور الحديثة.

الفرع الثاني: تعريف العصرنة الإدارية

يقصد بعصرنة الإدارة عملية التكيف مع التحولات من خلال تبني وسائل وأساليب حديثة ونمط ثقافة تنظيمية جديدة قائمة على إدخال التكنولوجيا وتحويل المعرفة إلى

خدمات، لمجارة التطور الحاصل في البيئتين الداخلية والخارجية ولتحقيق رضا الموظف والمواطن وبلوغ جودة الخدمة والمنتوج. ولقد أدت أزمة عشرية التسعينيات بالسلطات العمومية والمجتمع معا إلى إدراك خطورة هاته الهوة، وتحت تأثير انفتاح السوق شهدنا بداية الوعي بضرورة اكتساب المعرفة والعلوم عن طريق التوجه نحو إدماج التكنولوجيات الجديدة في إدارة المؤسسات من خلال الإعلام الآلي، ثم شبكت الانترنت، حتى ولو كانت النتائج دون الحجات المتنامية. ومن جهة أخرى، فقد مست هذه الصحوه العديد من القطاعات، مثل الاتصالات عن بعد، التربية، التعليم العالي والبحث العلمي، الصحة، الصناعة الطاقة....

وبذلك بدأت تكنولوجيا الإعلام والاتصال والشبكات الداخلية بالمؤسسات، والشبكات المتخصصة والمترابطة، تتجسد جزئيا على أرض الواقع. (فتيحة، 2016)

الفرع الثالث: تعريف عصرنة مصالح الأملاك الوطنية

تشير عصرنة قطاع الأملاك الوطنية إلى تلك المجهودات المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية من أجل الانتقال من العمل الإداري التقليدي الورقي إلى عمل الكتروني. حيث تعرف هذه العملية على أنها: تيسير سبل أداء الإدارات الحكومية لخدماتها العامة وإنجاز المعاملات الإدارية والتواصل مع المواطنين بمزيد من الديمقراطية، بواسطة استثمارات التطورات العلمية المذهلة في مجال تكنولوجيات الاتصال والمعلومات. (مفيدة، 2021)

الفرع الرابع: أهداف عصرنة مصالح الأملاك الوطنية

لعل أهم الفوائد التي جاءت بها عصرنة مصالح الأملاك الوطنية تتمثل فيما يلي:
-رفع مستوى الأداء من خلال الرقي بالخدمة العمومية على مستوى مصالح أملاك الدولة ومسح الأراضي والحفظ العقاري، والمساهمة بشكل فعال في تنفيذ برامج التنمية والتجهيز العمومي وتحسين مناخ الاستثمار وتطهير الذمة العقارية الوطنية.
-الوصول إلى نتائج دقيقة وأكثر فعالية، تعكس الواقع الحقيقي الميداني في مجال إنجاز مسح الأراضي العام، بطرق احترافية من خلال جمع المعطيات ومقارنتها بالمعلومات الموجودة في البطاقية العقارية للمحافظات العقارية.
-تقليص الإجراءات الإدارية واحترام الآجال من خلال التنسيق التام بين مختلف المتدخلين في مجال مسح الأراضي والحفظ العقاري على جميع المراحل من أجل تقديم الخدمة العمومية المطلوبة.

-الوصول إلى إنشاء قواعد بيانات دقيقة ومتكاملة، تمكن الإدارة للاستجابة لطلبات المتعاملين وتزويدهم بمعلومات دقيقة وفي وقت وجيز.

-تحسين صورة الإدارة مع المتعاملين والشركاء، من خلال التكفل بانشغالاتهم والرد على طلباتهم، وذلك بتحديد يوم للاستقبال في الأسبوع.

المطلب الثاني: تنظيم جديد لتسيير الأماك الوطنية

تعتبر الأماك الوطنية موردا اقتصاديا مهما للدولة والجماعات المحلية، لهذا أعطى لها المشرع الجزائري أهمية كبيرة، حيث قامت الحكومة من أجل تسيير هذه الأماك بتأسيس عدة هياكل إدارية تقوم على إدارة ثلاثة جوانب أساسية تتعلق ب: مسح الأراضي، إدارة الأماك الوطنية العمومية والخاصة، القيام بمختلف العمليات المتعلقة بالحفظ العقاري، وذلك بهدف خلق موارد مالية جديدة تدعم الخزينة العمومية. (بلال، 2023)

وتحقيقا للأهداف المسطرة التي قامت بها الإدارة المشرفة على تسيير الأماك الوطنية، تم خلق أجهزة جديدة لتعويض أجهزة أخرى، كما تم حل بعض الهياكل الإدارية وإدماجها في أخرى.

لذلك سنتطرق من خلال هذه الفقرة إلى الهياكل الجديدة (الفرع الأول) وإلى أهداف التنظيم الجديد (الفرع الثاني).

الفرع الأول: هياكل جديدة

بعدما كان الهيكل التنظيمي السابق للمديرية العامة للأماك الوطنية يضم (04) مديريات رئيسية (مديرية أماك الدولة، مديرية تثمين أماك الدولة، مديرية الحفظ العقاري ومسح الأراضي، مديرية إدارة الوسائل والمالية). (07-364، 2007)

وبعد حل الوكالة الوطنية لمسح الأراضي، جاء التنظيم الجديد ليدمج المهام الموكلة إليها للمديرية العامة للأماك الوطنية، ولينظم المديرية العامة في قسمين أساسيين و (04) مديريات على النحو التالي:

1-قسم أماك الدولة يضم (مديرية تسيير أماك الدولة، مديرية تثمين أماك الدولة)

2-قسم مسح الأراضي والحفظ العقاري يضم (مديرية عمليات مسح الأراضي، مديرية الحفظ العقاري).

وفي إطار مسعى المديرية العامة للأموال الوطنية لعصرنة مرافقها وكذا تقديم خدمة راقية لشركائها التقليديين ومتعاملين، عملت على إنشاء هياكل جديدة على المستوى الجهوي والولائي والبلدي.

أولاً: على المستوى الجهوي: بعد إلغاء المفتشية الجهوية لأموال الدولة والحفظ العقاري، تم تأسيس مديريات جهوية للأموال الوطنية حتى تكون همزة وصل بين الإدارة المركزية والمديريات الجهوية .

ثانياً: على المستوى الولائي : تم دمج مديرية مسح الأراضي للولاية مع المديرية الولائية للحفظ العقاري.

ثالثاً: على المستوى البلدي: تم إلحاق الفروع المحلية لمسح الأراضي بالمحافظات العقارية.

الفرع الثاني : أهداف التنظيم الجديد

يهدف التنظيم الجديد إلى الرقي بالخدمة العمومية على مستوى مصالح أموال الدولة ومسح الأراضي والحفظ العقاري، والمساهمة بشكل فعال في تنفيذ برامج التنمية والتجهيز العمومي وتحسين مناخ الاستثمار وتطهير الذمة العقارية الوطنية من خلال ما يلي: (8886)، (2022).

-خلق المزيد من التكامل بين إدارتي مسح الأراضي والحفظ العقاري خاصة ما تعلق بمسك السجل العقاري وكذا عملية التح:ين .

-استكمال عمليات مسح الأراضي على مستوى كل التراب الوطني.

-توحيد العمل المحلي في مجال مسح الأراضي والحفظ العقاري مما يساهم في تقليل الإجراءات الإدارية.

-إدخال الرقمنة وتعميمها على جميع مرافق إدارة الأموال الوطنية.

المبحث الثاني: تحسين الخدمة وتسهيل عملية التواصل

و أثارها على جلب الاستثمار

يعد موضوع العقار -نظراً للدور الكبير الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية- محورا استراتيجيا في تسهيل الاستثمار وضمانه، ولذلك كان من الواجب إضفاء حماية صارمة على الملكية العقارية وإحاطتها بجملة من الضمانات، سواء أكانت بمبادئ دستورية أو قواعد قانونية تحقيقا للوظيفة التي يؤديها. (بشير ج.، 2018)، وهذا ما كرسه المشرع

بإحداث عدة إصلاحات هيكلية في الإدارة المشرفة على تسير الأمالك الوطنية في الجزائر، وكذا إدخال التكنولوجيا الحديثة ورقمنة نشاطاتها الحساسة من أجل تقديم خدمة راقية لشركائها التقليديين ومتعاملها الوطنيين والأجانب وهو ما نص عليه المشرع الجزائري في قانون الاستثمار الجديد، حين ألزم الجهات المعنية بتعميم استعمال التكنولوجيا الحديثة (2022، 18-22).

المطلب الأول: التحول الرقمي على مستوى إدارة الأمالك الوطنية

سنتناول من خلال هذا المطلب إلى مفهوم رقمنة إدارة الأمالك الوطنية (الفرع الأول) ثم مسار رقمنة مصالح الأمالك الوطنية (الفرع الثاني).

الفرع الثاني : مفهوم رقمنة إدارة الأمالك الوطنية

سنستطرق من خلال هذا الفرع إلى تعريف الرقمنة (أولا) ثم أهداف الرقمنة (ثانيا) ثم إيجابيات الرقمنة (ثالثا) معقات الرقمنة (رابعا).

أولا: تعريف الرقمنة

يقصد بالرقمنة، تحويل المعلومات إلى نسق رقمي...، ومنه يمكن القول بأن رقمنة إدارة الأمالك الوطنية تتمثل في استغلال الوسائل الالكترونية الحديثة في تقديم الخدمات الإدارية من أجل تسهيل المعاملات الإدارية مع توفير الوقت والجهد. (الختعي، 2011)

ثانيا: أهداف الرقمنة

1-البث: وهو إيصال البيانات إلى أوسع نطاق وفي أقل وقت.

2-حفظ البيانات والمعلومات وتقديمها كبديل للإطلاع.

ثالثا: إيجابيات الرقمنة

1-الرقمنة تمكن من تزويد رصيد وثائقي على الشكل الرقمي.

2- تحسين قراءة بعض الوثائق والمخطوطات.

3-تمكن من إحداث ترميمات أو تصحيحات على الوثائق المتهورة.

4-تسهيل عملية البحث.

5-دوام المعلومات.

رابعا: معقات الرقمنة

01-تتطلب الرقمنة إمكانات مادية معتبرة.

2-أخطار الفيروسات.

3-تطور مستمر غير متحكم فيه.

4- الرقمنة تتطلب قدرات علمية وتقنية خاصة.

الفرع 02/ مسار رقمنة مصالح الأملاك الوطنية:

بدلت المديرية العامة للأملاك الوطنية جهدا كبيرا لإصلاح قطاع أملاك الدولة والحفظ العقاري من خلال بعث عدة مشاريع في مجال تأليه هذا القطاع، على غرار برنامج الوثائق العقارية العامة (DFG) الذي أهده الاتحاد الأوروبي للجزائر في إطار الاتفاقيات الدولية والذي نجح في بعض الولايات نسبيا وفشل في ولايات أخرى. ومن خلال ما سبق يمكن ذكر مشاريع التأليه التي اعتمدتها المديرية العامة للأملاك الوطنية والمتمثلة فيما يلي:

أولاً: التطبيق الإلكتروني لنشاطات مصالح مسح الأراضي

يعتمد نشاط مصالح مسح الأراضي على 3 برامج رئيسية هي (الارك ماب) الخاص بالرسم البياني، وبرنامج (جيك) الذي يقرأ الرسوم البيانية المختلفة ويوضحها للمستخدم وطالب المعلومات، وبرنامج (جي.سي) الذي يعتبر بمثابة محطة تحكم في عمل كل قسم من أقسام مصالح مسح الأراضي. وينقسم هذا البرنامج إلى 4 أقسام هي: قسم الشباك، قسم فرق المسح والمعاينة الميدانية، قسم التحديثات، وأخيراً قسم التأشير على الملفات النهائية.

ثانياً: التطبيق الإلكتروني لنشاطات المحافظة العقارية

اعتمدت المديرية العامة للأملاك الوطنية نظام معلوماتي يعود إلى أحد الموظفين التابعين لولايات الشرق، والذي حقق نجاحاً في تسهيل مهام البحث على المعلومات وتأليه جميع المهام الإدارية داخل المحافظة العقارية.

كما مر هذا التطبيق الإلكتروني بمرحلتين أساسيتين نذكرهما:

أ-المرحلة التحضيرية:

وتم فيها:

-عقد اجتماع وطني تشاركي مركزي بالمديرية العامة للأملاك الوطنية، حضره المدراء الولائيون للحفظ العقاري والمحافظةون العقاريون.
-تم تعيين مسؤولي الخلايا الجهوية التسعة (09).

-التطرق إلى المقدرات المادية.

-التطرق إلى المقدرات البشرية.

-التكوين والتأطير.

ب-المرحلة التطبيقية:

حدد يوم الأحد، 25 أكتوبر 2015 كتاريخ لانطلاق العمل بالتطبيقية الإلكترونية في جميع المحافظات العقارية عبر 48 ولاية.

الخطوة الأولى: تم إدخال جميع الملاك للذين يحوزون على سندات مشهرة من الأرشيف في قواعد البيانات وفي نفس الوقت يتم إدخال الملاك الجدد، حيث تم إدخال ما يفوق 10 ملايين بطاقة عقارية في قواعد البيانات. ((6433)، 2019)

الخطوة الثانية: تهجير قاعدة المعطيات من نظام إلى نظام... ((9811)، 2019)
الخطوة الثالثة: حجز بيانات العقارات (البلدية، الحي، تعيين العقار...) مع الربط البيئي لهذه المعلومات لتسهيل الولوج إليها واستغلالها.

الخطوة الرابعة: تهدف هذه الخطوة إلى مسح جميع السجلات وسندات الملكية من عقود إدارية، أحكام وقرارات إدارية، حجوزات قضائية، عرائض، رهون وامتيازات... بواسطة أجهزة ماسحات ضوئية جد متطورة، ثم فهرستها لاسترجاعها بطريقة آلية عن طريق خوارزمية برمجية في شكل خطوات متسلسلة منطقيًا. (بشير، 1996)

المطلب الثاني: خدمة وضع الوثائق تحت تصرف المتعاملين وأثارها في جذب الاستثمار المنصات الرقمية هي أرضيات عن بعد، قائمة على تكنولوجيات الويب، وتتكون من عرض تقني وتجاري متماسك من أجل النفاذ إلى عالم الخدمات البعيدة التفاعلية أو غير التفاعلية والتي يمكن بثها أو توفيرها على الخط يمكن أن تخضع إما للدفع أو تكون مجانية الوصول إليها بشكل محدود أو غير محدود، ويعتمد هذا العرض على تطوير مجتمع المستخدمين مع كل من مشغل منصة ما. (محمد و سامي، 2022)، أين أصبح بإمكان المستثمر الإطلاع على العديد من المعلومات بمجرد الولوج إلى المنصة الرقمية المعنية.

دخلت خدمة المنصة الرقمية لإدارة الأملك الوطنية حيز الخدمة سنة 2019 لصالح الموثقين ومصالح مسح الأراضي التابعين لولايات الوسط، ليوسع فيما بعد مجال استعمالها إلى المحافظات العقارية وأملك الدولة بإصدار جديد تحت عنوان "العقار". ((2150)،

(2023)

ويتكون هذا الإصدار الجديد من مجموعة من الخدمات الإلكترونية على النحو الآتي:

الفرع الأول : الخدمة العمومية المباشرة الموجهة للمتعاملين

أولا : الإطلاع وسحب الوثائق

وهي خدمة موجهة للموثقين والمواطنين والمستثمرين سواء كانوا وطنيين أو أجانب، ومن خلالها يمكن للمتعامل الإطلاع على المعطيات البيانية، والحرفية التي تبين حالة العقار و أوصافه. حيث كانت في السابق توفرها إدارة مسح الأراضي يدويا من خلال تقرب المتعامل إلى الإدارة بتقديمه طلب مع تسديد الرسوم المستحقة .

ثاني : وحدة الدفع الإلكتروني

تعتبر خدمة الدفع الإلكتروني أحد أهم المجالات الرقمية التي تسعى إدارة الأملاك الوطنية لتطبيقها في عملية التحصيل، والتي هي في مرحلتها التجريبية بالتعاون مع مصالح المديرية العامة للخزينة والتسيير المحاسباتي للعمليات المالية للدولة . سيساعد السداد الإلكتروني المستثمرين على كسب الوقت في إنجاز المشاريع الاستثمارية والحد من التنقل بين المصالح المالية.

الفرع الثاني : الخدمة العمومية غير المباشرة الموجهة للمتعاملين

وهو أسلوب آخر يمكن المستثمر من الاستفادة من الخدمات التي توفرها المنصة لمصالح أملاك الدولة والخدمات العمومية الموجهة لمحري العقود عبر الوحدات التطبيقية التي توفرها.

أولا : الوحدة التطبيقية الخاصة بمصالح أملاك الدولة

تعتبر مصالح أملاك الدولة الجهة المخول لها قانونا بمنح الوعاء العقاري وإبرام عقود الامتياز مع المستثمر لأجل إقامة مشروعه الاستثماري. ومنه تضع المنصة الرقمية تطبيق خاصة بمصالح أملاك الدولة توفر عدة خدمات تتعلق بالمستثمر نذكرها فيما يلي:
-خدمة السحب الآلي للوثائق المتعلقة بحالة الوعاء العقاري المخصص للمستثمر (PR4Bis CC12,CC6).

-تحرير ملخص العقد بطريقة إلكترونية.

-طباعة الوثائق التي توفرها الخدمة وإمكانية تحميلها وتخزينها إلكترونيا.

ثانيا : الوحدة التطبيقية الخاصة بالخدمات العمومية الموجهة لمحري العقود

يدخل ضمن محري العقود في الجزائر، كل من الموثقون، السلطات القضائية والسلطات الإدارية عن طرق مصالح أمالك الدولة والسلطات القضائية. والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ من باقي السلطات الإدارية.

وبالرجوع إلى الخدمات التي توفرها المنصة نجد ما يلي:

-الإطلاع على المعطيات البيانية.

-الإطلاع على المعطيات الحرفية.

-السحب الآلي للوثائق التي توضح حالة العقار، مع إمكانية تخزينها إلكترونيا.

خاتمة :

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة إعطاء صورة عامة على الإدارة المشرفة على تسيير الأمالك الوطنية وعلى التحولات التي عرفتها، من خلال الإصلاحات العميقة التي مست المرافق التابعة لها. ودور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين وترقية الخدمة العمومية من خلال الأنظمة المعلوماتية المستحدثة، والخدمات التي تقدمها المنصات الرقمية من أجل تبسيط الإجراءات المعمول بها. وكذا في الاستجابة لطلبات المتعاملين والجمهور، خاصة في مجال تحسين مناخ الاستثمار وإنعاش الاقتصاد الوطني.

وعليه ومن خلال ما سبق، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن إجمالها فيما يلي:

-تعمل مصالح الأمالك الوطنية على ترقية مستوى الاتصال والتواصل بين مرافقها وبين المتعاملين.

-تسعى مصالح الأمالك الوطنية جاهدة نحو دعم وترقية البنية التحتية التكنولوجية، بهدف رقمنة نشاطات جميع مصالحها.

-تهدف مصالح الأمالك الوطنية إلى تبني نظام معلوماتي جديد أكثر نجاعة وفعالية ويسهم في تحسين مناخ الاستثمار.

وبناء على ذلك يمكن أن توضع مجموعة من التوصيات والمقترحات على النحو التالي:

-توسيع نشر الوعي بأهمية تكنولوجيا المعلومات لموظفي مصالح الأمالك الوطنية.

- استحداث نصوص تشريعية وتنظيمية من شأنها أن تنظم نشاط مصالح الأمالك الوطنية الرقمية.

-تأمين النظام المعلوماتي من كل الأخطار المتعلقة بالفيروسات والقرصنة.

- وضع برنامج تكويني لفائدة جميع موظفي القطاع من أجل متابعة تكوين ميداني يتعلق بالمنصة الرقمية والخدمة التي تقدمها.
- حث وإلزام المتعاملين، على ضرورة استغلال المنصة الرقمية واستغلال كل الخدمات التي تقدمها من خلال التطبيقات المفعله.

أ-قائمة المراجع:

1-المؤلفات العامة:

- القائد علي بشير. (1996). البرمجة باستعمال لغة باسكال. فاليتا، مالطا: كلية العلوم قسم الحاسب الآلي جامعة الفاتح ELGA.
- أحمد مختار عمر. (2008). معجم العربية المعاصرة (المجلد 1). القاهرة ، مصر: عالم الكتب.

2-المقالات والبحوث العلمية :

- يوسفي بلال. (جانفي، 2023). الإصلاحات الهيكلية لإدارة الأملاك الوطنية في الجزائر. مجلة القانون العقاري والبيئة ، صفحة 213
- جعيرن بشير. (ديسمبر، 2018). العقار كألية لجذب الإستثمار. مجلة المستقبل للدراسات القانونية والسياسية ، صفحة 50.
- فرطاس فتيحة. (2016). عصنة الإدارة في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطن. مجلة الإقتصاد الجديدة ، صفحة 313.
- مقورة مفيدة. (ديسمبر، 2021). عصنة قطاع العدالة في الجزائر-دراسة في الانجازات وتشخيص للمعوقات. ميلاف للبحوث والدراسات ، صفحة 71.
- مسفرة بنت دخيل الله الختعي. (2011). مشاريع وتجارب التحول الرقمي في مؤسسات المعلوماتية-دراسة للاستراتيجيات المتبعة. مجلة Rist ، صفحة 23.
- بوعلي محمد، و ليلية سامي. (2022). واقع المنصات الرقمية وتأثيرها على التنمية المستدامة في الجزائر – دراسة ميدانية وقياسية. مجلة المدير ، صفحة 14.

2-النصوص القانونية:

1- القوانين :

- المادة (02) من القانون 18-22. (28 يوليو، 2022). المتعلق بالإستثمار. جريد رسمية عدد 50. الجزائر.

2- المراسيم التنفيذية:

- الماد(08) من المرسوم التنفيذي 364-07. (02 ديسمبر، 2007). يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية. جريدة رسمية عدد 75. الجزائر.

3- المذكرات:

- مذكرة المديرية العامة للأماك الوطنية (6433). (14 جويلية، 2019). رقمنة أرشيف المحافظات العقارية-إطلاق المرحلة الثالثة لبرنامج عصنة أنشطة الحفظ العقاري. الجزائر.
- مذكرة المديرية العامة للأماك الوطنية (9811). (14 أكتوبر، 2019). رقمنة أرشيف المحافظات العقارية - تطوير تطبيق جديدة. الجزائر: المديرية العامة للمرك الوطنية.
- مذكرة المديرية العامة للأماك الوطنية رقم (8886). (02 جويلية، 2022). تتعلق بالتنظيم الجديد للمصالح الخارجية للمديرية العامة للأماك الوطنية. الجزائر: المديرية العامة للأماك الوطنية.
- مذكرة المديرية العامة للأماك الوطنية (2150). (06 فيفري، 2023). رقمنة مصالح المديرية العامة للأماك الوطنية - تطوير الخدمة العمومية -توسيع مجال استغلال المنصة الرقمية العقارالجزائر.